

العنوان:	تجربة قطاع الأعمال الحكومي مع التطبيق على سياسة التقاعد المبكر والآثار الناجمة عنه على المراكز المالية لصناديق التأمين الخاص بجمهورية مصر العربية
المصدر:	أعمال مؤتمرات: إدارة صناديق التأمين والمعاشات
الناشر:	المنظمة العربية للتنمية الإدارية
المؤلف الرئيسي:	السعدني، مصطفى حسن بسيوني
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
مكان انعقاد المؤتمر:	القاهرة
الهيئة المسؤولة:	المنظمة العربية للتنمية الإدارية
الصفحات:	43 - 79
رقم MD:	119514
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المراكز المالية، مصر، القوانين والتشريعات، التقاعد، المعاش المبكر، التأمينات الاجتماعية، شركات التأمين، التعويضات، الأجور، القطاع الخاص، القطاع العام، الشركات القابضة، إدارة الأعمال، التخصصة، النظم الإدارية، التنظيم الإداري، الإصلاح الإداري، الإصلاح الاقتصادي
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/119514">http://search.mandumah.com/Record/119514</a>

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

السعدني، مصطفى حسن بسيوني. (2011). تجربة قطاع الأعمال الحكومي مع التطبيق على سياسة التقاعد المبكر والآثار الناجمة عنه على المراكز المالية لصناديق التأمين الخاص بجمهورية مصر العربية. أعمال مؤتمرات: إدارة صناديق التأمين والمعاشات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 43 - 79. مسترجع من <http://119514/Record/com.mandumah.search/>

إسلوب MLA

السعدني، مصطفى حسن بسيوني. "تجربة قطاع الأعمال الحكومي مع التطبيق على سياسة التقاعد المبكر والآثار الناجمة عنه على المراكز المالية لصناديق التأمين الخاص بجمهورية مصر العربية." في أعمال مؤتمرات: إدارة صناديق التأمين والمعاشات القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، (2011): 43 - 79. مسترجع من <http://119514/Record/com.mandumah.search/>

**تجربة قطاع الأعمال الحكومي  
مع التطبيق على سياسة التقاعد المبكر  
والآثار الناجمة عنه  
على المراكز المالية لصناديق التأمين الخاص  
بجمهورية مصر العربية**

**إعداد**

**أ. مصطفى حسن بسيوني السعدني**  
محاسب قانوني  
جمهورية مصر العربية

---

\* ورقة عمل مقدمة في الملتقى العربي الأول "نظام المعاش المبكر المدخل لإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية"، القاهرة - جمهورية مصر العربية، يوليو 2008.



## مقدمة:

يُذكر أن مشكلة أصحاب المعاش المبكر في مصر تتفاقم عامًا بعد الآخر، خاصة أن هؤلاء العاملين خرجوا من قطاع الأعمال العام ليجدوا مناخًا اقتصاديًا لا يستوعبهم، كما لا توجد إستراتيجية واضحة لدمجهم مرةً أخرى في سوق العمل، رغم أن معظمهم من العمالة الفنية التي تمثل عصب الصناعة المصرية.

قصة تلك العمالة التي لا تجد علاجًا جذريًا لمشاكلها حتى الآن، بدأت مع برنامج الإصلاح الاقتصادي في أوائل التسعينيات، حينما اتجهت الدولة إلى تطبيق الخصخصة للمشروعات العامة، حيث صدر قانون (203) لسنة 1991 لتنظيم قطاع الأعمال العام والذي استحدث نظام الشركات القابضة والشركات التابعة، في حين قدر مسئولون بهذه الشركات العمالة الزائدة بحوالي 18%، فإن مستثمرين بالقطاع الخاص اعتبروا أن تلك النسبة قد تصل إلى 40%.

أسرع البدائل التي كانت مطروحة للتعامل مع هذه العمالة الزائدة، هو تطبيق نظام ما عرف بالمعاش المبكر، وهو يتيح المجال للعاملين بأن يتركوا أعمالهم قبل بلوغ سن المعاش.

وحددت الحكومة المصرية الحد الأدنى لسن العاملين الراغبين للاستفادة من هذا النظام بسن 45 سنة، شرط أن يكون قد أدى مدة 20 عامًا في الوظائف التي يعملون بها، على أن يحصلوا على مكافآت نظير ذلك يختلف حجمها، حسب سنوات العمل والعمر، وكذلك طبيعة الوظائف الفنية أو الإدارية.

وعلى الرغم من أن هذا النظام الأصل فيه أنه اختياري، فإن الدراسات التي رصدت الظاهرة بيّنت أن ضغوطًا مورست على العاملين، من أجل أن يدخلوا في هذا النظام غنوة، فتارةً يتعرضون لإلغاء الحوافز وبعض المزايا الوظيفية والمادية التي كانوا يحصلون عليها، وتارةً أخرى يرغبون بزيادة مبالغ المكافأة المحددة من قبل الحكومة، وتارةً ثالثة يتغاضى عن شرط السن، فيسمح بدخول أفراد في هذا النظام لم يبالغوا بعد سن الخامسة والأربعين.

كما كان التلويح بأن المتأخرين في الدخول في هذا النظام قد يتقاضون مبالغ أقل كمكافأة.. كل هذا جعل الكثير من العمال بمختلف نوعيتهم يرغبون في الخروج بأقل خسائر ممكنة، خوفًا من نفاذ التمويل المرصود لهذا البرنامج.

ووفقاً لمصادر رسمية بوزارة قطاع الأعمال في مصر، فإن عدد المسرحين من قطاع الأعمال العام منذ عام 1991 وحتى 2005 فقط بلغ 210 ألف عامل، أما العدد المتبقي الذي لا يزال يعمل في هذا القطاع، فيصل إلى 410 آلاف عامل في حوالي 170 شركة.

### الخصخصة وعلاقتها بالمعاش المبكر بمصر:

يعد برنامج الخصخصة المصري حجر الزاوية في برنامج الإصلاح الإقتصادي، وعلى الرغم من إختلاف الرؤى حول مفهوم الخصخصة إلا أننا نذهب مع الدكتور رمزي زكي في تعريفه للخصخصة "Privatization" أنها "نزع الملكية العامة للدولة" ويراها أفضل ترجمة لهذا المصطلح. وتلك قضية جوهرية لا يتهاون فيها صندوق النقد والبنك الدوليين وأصبح الإذعان لبيع القطاع العام ضمن مشروطة إعطاء القروض والتسهيلات الجديدة والسماح بإعادة الجدولة شرط أساس لإلغاء بعض الديون الخارجية. كما تمثل تصفية القطاع العام محورا أساسيا من محاور التكيف الهيكلي.[1]

وقد بدأ برنامج الحكومة للخصخصة في مصر في 1991 بإعلان جمهوري في خطاب رئيس الجمهورية " بأن الحكومة سوف تتبنى الخصخصة كسياسة رسمية بهدف خلق إقتصاد أكثر حرية"، وكان ذلك بمناسبة الإحتفال بعيد العمال في الأول من مايو 1991.[2]

وقد تم إنشاء مكتب قطاع الأعمال العام في 1992 بموجب إتفاقية بين برنامج التنمية للأمم المتحدة UNDP والحكومة المصرية للإشراف على برنامج الخصخصة ومتابعة تنفيذه. وكان الهدف الرئيس لإنشائه، التنسيق لضمان توفير بيئة تنظيمية ملائمة بعيداً عن مشكلات البيروقراطية والروتين وتسهيل عملية الرقابة ورفع التقارير للجهات العليا والتنسيق بين الجهود التي تبذلها الأطراف المتعددة من جانب الحكومة (بما فيها الشركات القابضة والشركات التابعة لها) والمانحين ومستشاريهم. بالإضافة إلى أي أطراف معنية أخرى [3].

ويتكون هيكل تنفيذ الخصخصة في مصر من أربعة أطراف:

1- وزير قطاع الأعمال العام(في حينه).

2- مكتب قطاع الأعمال العام.

3- الشركات القابضة.

4- الشركات التابعة [4].

وقد أعلن وزير قطاع الأعمال العام (في حينه) ومكتبه العديد من المبادئ التي يقوم عليها برنامج الخصخصة في مصر، وبما أن هذه المبادئ هي التي توجه برنامج الخصخصة فإن من الأهمية بمكان سردها:

- برنامج الخصخصة هو برنامج يعتمد على السوق ويهدف إلى تنشيط الطلب على المشروعات والأصول التي تملكها الدولة وهدفه الرئيسي هو دعم تنفيذ عملية الخصخصة بسرعة ونجاح. ويتحقق ذلك من خلال طرح تشكيلة من الأصول وإلغاء المركزية فيما يتعلق بمسئولية بدء وتنفيذ معاملات معينة.
- يغطي البرنامج نطاقاً واسعاً من الأصول الحكومية، ويشمل أصولاً تملكها المحافظات وجميع الأسهم التي تملكها الدولة أو تتحكم فيها الشركات المشتركة المنشأة بموجب القانونين 230/43 والمشروعات العامة الخاضعة للقانون 203 لسنة 1991، كما يتضمن أيضاً الأسهم التي تملكها الحكومة في الشركات العاملة طبقاً للقانون 159 لسنة 81 ما عدا تلك التي تنتج منتجات إستراتيجية.
- يشجع البرنامج تحويل الأصول إلى القطاع الخاص الذي يملك الخبرة الفنية والتشغيلية والكفاءة الإدارية والقوة المالية، كما يشجع البرنامج أيضاً على ملكية الأسهم على نطاق فردي ومؤسسي.
- تتسم عملية الخصخصة بالوضوح وبالشفاافية وتتضمن الإجراءات التي تضمن ذلك والإعلانات عن الأصول المتاحة لنحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص والإفصاح عن المعلومات المالية وتلك المتعلقة بالتشغيل واستلام العروض وفحصها والتفاوض بشأنها إذا لزم الأمر. [5]

وتجدر الإشارة إلى أن الإعلان عن هذه السياسة صاحبة قلق شديد ومعارضة كبيرة من غالبية فئات الشعب المصري وصلت لحد مقاضاة الحكومة ورئيس الجمهورية إستناداً على نصوص الدستور خاصة في المادة 30 منه والتي تنص على أن " الملكية العامة هي ملكية الشعب، وتؤكد بالدعم المستمر للقطاع العام، ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية " وكذلك في المادة 33 والتي تنص على أن " للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب علي كل مواطن وفقاً للقانون، باعتبارها سند لقوة الوطن وأساساً للنظام الاشتراكي ومصدر لرفاهية الشعب ". [6]

ويعلق د. رمزي زكي على ذلك بقوله " .. ولست أعالني في القول، إذا ما زعمت أن هناك قلقاً شديداً يسيطر على نفوس المصريين، وحسرة كبيرة تدمي قلوبهم حينما ينظرون الآن إلى أصول مؤسسات القطاع العام المصري، وهي تعرض الآن بالمزاد للبيع، في الوقت الذي يدرك فيه المصريون أن تلك المؤسسات قد تكونت في العقود الأربعة الماضية عبر معارك نضالية ضارية مع المستعمر الأجنبي، وعبر الموارد العامة التي ساهم فيها الشعب المصري وعبر القروض الخارجية التي استخدمت في إنشاء هذه المؤسسات ومازال الشعب المصري يدفع أعباءها الآن مع ما يتحمله في ذلك من آلام وتضحيات. ومن هنا، فالقطاع العام، ليس ملكاً للحكومة المصرية تتصرف فيه كما تشاء، وإنما هو بحق ملك لكل المصريين، ولا يجوز من ثم التصرف فيه إلا بالرجوع إلى إستفتاء شعبي". [7]

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص، بأن فائض إيرادات القطاع العام المحول للموازنة العامة للدولة يمثل أموالاً لا يستهان بها، حيث تزايد على نحو واضح في السنوات العشر الأخيرة "الثمانينات" وبخاصة بعد عمليات الإصلاح الإداري والتسعيري التي تمت لكثير من الشركات العامة وبعد أن تخلت الدولة عن سياسة فرض العمالة الزائدة على هذه الشركات، وبعد أن منحت مجالس إدارتها حرية تحديد الأسعار التي تبيع بها. ويكفي للتأكد من ذلك أن نلقي إطلاعة سريعة على الجدول الأتي الذي يوضح هذا الفائض ونسبته إلى الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة من 1976 وحتى 1989/88. [8].

**جدول (7): تطور الإيرادات العامة للدولة \* خلال الفترة 1976 - 1989/88 (بالمليون جنيه)**

نوع الإيراد السنوات	الإيرادات السيادية	الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	الإيرادات الرأسمالية	فائض إيرادات قطاع الأعمال العام	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة فائض إيرادات قطاع الأعمال العام القائم إلى إجمالي الإيرادات
1976	1222.2	441.8	156.4	166.4	1986.8	8.4
1977	1521.8	294.6	501.0	406.2	2723.6	15.0
1978	1894.3	357.0	255.0	515.2	3021.5	17.1
1979	2478.4	502.6	128.2	494.5	3603.7	13.7
1981/80	4192.8	508.2	160.7	1697.5	6559.2	25.9
1982/81	4733.8	637.5	436.7	1633.8	7441.8	20.0
1983/82	5422.8	2396.8	146.7	2045.5	10211.8	20.0
1984/83	5589.6	1987.2	388.4	2074.8	10040.0	20.7
1985/84	6178.2	1578.0	609.1	1943.5	10308.8	19.0

نوع الإيراد السنوات	الإيرادات السيادية	الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	الإيرادات الرأسمالية	فائض إيرادات قطاع الأعمال العام	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة فائض إيرادات قطاع الأعمال العام القائم إلى إجمالي الإيرادات
1986/85	6907.1	1769.9	633.5	2157.3	11467.8	19.0
1987/86	1761.4	2200.7	1227.7	1864.4	12454.2	15.0
1988/87	8458.1	2814.3	965.1	2190.1	14427.6	15.2
1989/88	10194.8	2485.3	1861.9	2521.9	17063.9	14.84

تمثل الإيرادات الذاتية للحكومة العامة (الجهاز الإداري - الإدارة المحلية - الهيئات العامة الخدمية). وقد تم توحيد نطاق الهيئات العامة الخدمية على أساس قرار رئيس الوزراء رقم 1039 لسنة 1979، ولا تشمل الإيرادات الذاتية كلا من المنح والمعونات الجارية الرأسمالية

المصدر: الجهاز المركزي للمحاسبات، شعبة بحوث المال والتجارة، بيانات غير منشورة أعدت من واقع الحسابات الختامية للدولة، د. رمزي زكي، قضايا مزعجة، مكتبة مذبولي، القاهرة، ط1، 1993، ص 157

لقد إستندت وجهة النظر المؤيدة للخصخصة على القول بأن أداء الصناعة المصرية كان سيئاً لأنها كانت في أغلبها، مملوكة للدولة وخاضعة لقيود إدارية ثقيلة ومتجهة بنظرها إلى الداخل، أما الحلول فتكمن في "الخصخصة"، أي تحويلها إلى القطاع الخاص وإلغاء سيطرة الدولة عليها وأن نستبدل بإستراتيجية الإحلال محل الواردات إستراتيجية " الإتجاه نحو التصدير". وكان من أوائل الكتابات التي تبنت هذا الموقف الذي أصبح بالتدريج هو " الحكمة السائدة"، تقرير صدر عن بعثة للبنك الدولي زارت مصر في 76 - 1977 ونشر في كتاب شاع إستخدامه [9].

إلى أن جاء في تقرير أصدرته السفارة الأمريكية بالقاهرة في 1991 دعت فيه مباشرة إلى التخلي عن الملكية العامة وذلك بقوله " إن إنتشار نظام ملكية الدولة في القطاع الصناعي قد وضع عبئاً ثقيلاً على الإقتصاد القومي وعلى ميزانية الدولة، بما خلقه من مشروعات عديدة تتسم بقلّة الكفاءة، تضخم العمالة بلا مبرر، ومن نظام الدعم والتحكم في تفاصيل النشاط الإقتصادي، بهدف حماية القطاع العام من المنافسة، الأمر الذي شجع على تبديد الموارد وشوه مسارها، وخنق الحافز على زيادة الإنتاج. [10]

ومن المهم ملاحظة أن الظهور المفاجئ والمكثف لعمليات بيع شركات القطاع العام والترويج لذلك إعلامياً بشكل لافت للنظر، كان يرتبط بمسألة توقيع إتفاقنا الثاني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي يعد شرطاً لإلغاء الشريحة الثانية من الديون الخارجية المستحقة على مصر "كما وعدنا الدائنون" وهي تمثل 15% وتقدر بحوالي 3.7 مليار دولار أمريكي فقط، فقد إتضح أن أحد قضايا الخلاف الأساسية التي دارت حولها المفاوضات مع هاتين

المؤسستين كانت هي مسألة ضرورة أن تسرع مصر ببيع قطاعها العام. وأن التأخر في توقيع إتفاقية المرحلة الثانية يرجع إلى إتهام البنك الدولي للحكومة المصرية بالبطء في إجراءات بيع القطاع العام حسب البرنامج الزمني الذي إلتزمت به الحكومة.[11]

وكان المكتب الفني لقطاع الأعمال العام بمجلس الوزراء قد أعد دليلاً أطلق عليه " دليل توسيع ملكية القطاع العام " يمثل خطة الحكومة المصرية للتخلص من شركات القطاع العام الخاضعة للقانون 203 لسنة 1991 حتى عام 1997.[12]

فبعد إيجاد الإطار القانوني لعملية بيع وحدات القطاع العام المصري بإصدار القانون 203 لسنة 1991، أعدت الحكومة المصرية دليلاً تفصيلياً إرشادياً لعملية الخصخصة تم إعلانه في 4 فبراير عام 1993، ورغم تعديل هذا البرنامج أكثر من مرة، كان آخرها في أكتوبر 1996 إلا أن روح البرنامج ظلت كما هي، حيث أشار الدليل إلى تعمد الحكومة السير في إتجاهين من المفترض أنهما يكملان بعضهما الآخر: الأول: طرح بعض الأصول العامة للبيع الثاني: إعادة هيكلة بعض الشركات العامة تمهيداً لجذب المستثمرين لشراء الوحدات بعد هيكلتها. وبصاحب ذلك كله وضع أسس عامة لنظام الحوافز وتقييم الأداء في تلك الشركات. وقد حددت الحكومة أهدافها من البرنامج في عدة نقاط أهمها:

- 1- زيادة معدلات إستخدام الطاقات المتاحة لدى شركات قطاع الأعمال العام.
- 2- الحد من إستنزاف الموارد المالية وتحقيق مستوى أفضل لإستخدامها.
- 3- إتاحة الفرصة للإتصال بالأسواق الخارجية، والحصول على التقنيات الحديثة وجلب رؤوس الأموال للإستثمار
- 4- توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل للإستثمار الوطني.
- 5- زيادة فرص العمل وفتح مجالات جديدة والإرتقاء بالكوادر الفنية الوطنية المدربة.
- 6- تخصيص عائد البيع لسداد مديونيات البنوك وتصحيح مسار الشركات التابعة التي تحتاج إلى إعادة الهيكلة وإستخدام الفائض لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة.
- 7- تنشيط سوق المال.[13]

وفيما يتعلق بالإتجاه الأول " طرح بعض الأصول العامة للبيع "، يغطي البرنامج مدة خمس سنوات من 1993/92 إلى 1997/96، حيث يطرح للبيع كل عام أسهم أو أصول عامة بما لا يقل عن 25 شركة مع إمكانية تعديل هذا العدد حسب القدرة الإستيعابية للسوق وتستخدم حصيلة البيع في سداد المديونيات للبنوك وإستخدام الفائض منها لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة، ودفع تعويضات نقدية لكل من يقرر ترك الخدمة إختياريا بهدف علاج مشكلة العمالة الزائدة. وفيما يتعلق بالإتجاه الثاني "إعادة الهيكلة"، فقد خططت الحكومة في إطار برنامجها لإعادة هيكلة بعض الشركات العامة المرشحة لنقل ملكيتها سواء من الناحية المالية أو البشرية أو في مجال النشاط تشجيعاً للمستثمرين المرتقبين على الشراء. وقد وضعت مجموعة من المعايير لإختيار الشركات المرشحة لإعادة الهيكلة أهمها إنخفاض إنتاجية العامل ووجود عمالة زائدة وإرتفاع نسبة المديونية إلى حقوق الملكية. وقد تضمن البرنامج ضرورة النظر في تصفية الشركة إذا ما أثبتت إعادة الهيكلة عدم إمكانية تصحيح مسارها إقتصاديا بتكلفة معقولة. [14]

وقد تم البدء في برنامج الخصخصة بمجموعة الشركات والوحدات الإقتصادية التي تعمل في مجالات الإنتاج السلعي والخدمات وتمتلكها الدولة (شركات صناعية- التشييد- الفنادق) وذلك عبر آليات البيع المختلفة، بالإضافة إلى السماح للقطاع الخاص بدخول بعض مجالات ما يمكن أن يطلق عليه المؤسسات الإقتصادية التي تقوم بأنشطة هامة لها طبيعة خاصة وعلاقتها بالمجتمع مؤثرة (مؤسسة توليد وتوزيع الكهرباء - مرافق المياه - شركات التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي ) وكذلك مجموعة مؤسسات الخدمة العامة (البريد - التليفونات - النقل) لاسيما عبر آليات الـ BOT والتي تعني قيام القطاع الخاص بإنشاء مشروع المنافع العامة والبنية الأساسية وإستغلالها لفترة زمنية معينة، حيث تؤول ملكيتها بعد ذلك إلى الدولة. [15]

وفي هذا السياق أيضاً ينبغي الإشارة إلى أن المجموعة الأولى لبرنامج الخصخصة تم إختيارها من الشركات الناجحة والتي تحقق أرباحاً أي أنها جيدة من الناحية المالية والفنية، حيث ترى الحكومة أن إختيار مشروعات رابحة ذات جدوي إقتصادية لبدء عملية الخصخصة يسهم في منح الثقة لدي المستثمرين ويحفزهم على الإقبال على عملية الشراء، كما أنه يمكن إستخدام جزء من حصيلة البيع في إصلاح الهياكل التمويلية للشركات المتعثرة مما يمهّد الطريق لجعلها أكثر جاذبية للخصخصة. [16]

وقد تم ذلك على الرغم من أنه عندما طرحت فكرة الخصخصة في بداياتها الأولى في مصر، كان المستهدف بالخصخصة وفقاً للمطروح آنذاك هو الشركات العامة الخاسرة، وبالتالي

فإن بيعها للقطاع الخاص الساعي لتحقيق أقصى ربح سيحولها إلى شركات رابحة وكان هذا التصور للخصخصة وسيلة لحشد التأييد العام لفكرة الخصخصة ومضت سنوات قبل أن يتم تحويل الفكرة إلى واقع عملي، وعندما بدأ التطبيق، لم يطرح للبيع سوى أفضل الشركات الرابحة. [17]

وقد أعلن المكتب الفني لقطاع الأعمال العام أسماء الشركات التي سيتم طرحها للبيع خلال الفترة من 1992/91 وحتى 1994/92، وتضم 85 شركة تمثل قلاعا ضخمة في المجالات السياحية والصناعية والتجارية. [18] ويبين الجدول الآتي التنفيذ الفعلي لبرنامج الخصخصة الأول ومقدار ما تم تنفيذه فعلا من البرنامج حتى نهاية 1995 جدول (8): الشركات المخصصة حسب طريقة الخصخصة في ديسمبر 1995

الطريقة	1991	1992	1993	1994	1995	إجمالي
طرح عام	-	-	-	-	-	-
تصفيات	4	2	1	1	3	11
اتحاد العاملين المساهمين	-	-	-	9	-	9
مستثمرون رئيسيون	-	-	-	3	-	3
إجمالي	4	2	1	14	3	23
النسبة المئوية للإجمالي	17	9	4	58	13	%100

المصدر: د. أمل صديق عفيفي، الخصخصة في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2003، ص129.

ويمكننا أن نلاحظ من خلال هذا الجدول أن التنفيذ الفعلي للبرنامج كان محدوداً جداً حتى عام 1995، فقد تمت فعلاً خصخصة 23 شركة من الـ 90 شركة المطلوب خصخصتها في الخطة وأنه لم تكن هناك أي عروض للإكتتاب العام خلال السنوات الخمس الأولى وإقتصار نشاط الخصخصة في السنوات الثلاث الأولى من البرنامج على قرارات بتصفية سبع شركات خاسرة). وكذلك فإن عام 1994 هو العام الذي تم فيه معظم نشاط الخصخصة، فقد طرحت للبيع أسهم تسع شركات مختلفة على العاملين في مشروع اتحاد العاملين المساهمين وبيعت ثلاث شركات أخرى لمستثمرين رئيسيين "وهي شركة بيبسي كولا وكوكا كولا وشركة النصر لصناعة الخلايا وأوعية الطهو" وتمت تصفية الشركة الثالثة عشر. وعاد نشاط الخصخصة للسير ببطء مرة ثانية في 1995 وكان النشاط الوحيد هو إعلان قرار تصفية ثلاث شركات أخرى. [19]

وبينما كانت بداية برنامج الخصخصة بطيئة، كان التقدم الذي حدث في 1996 كبير، ويمكن القول أن عام 1996 كان يمثل نقطة تحول في نشاط الخصخصة المصري. وطبقاً لتصريح مدير مكتب قطاع الأعمال العام، فإن إيقاع الخصخصة الحذر نسبياً قد سمح بتطوير

مؤسسات سوق المال في مصر وأوجد صناعة جديدة للخدمات المالية وأتاح الوقت لآليات الحكومة التنظيمية والرقابية أن تتمشي مع السوق الذي يتوسع بسرعة. وقد بدأت السنة بتصريح الرئيس مبارك.. "بضرورة الإسراع ببرنامج الخصخصة". [20]

وتبع ذلك موافقة مجلس الوزراء على خطة أكثر جراءة أعدها وزير قطاع الأعمال العام وأعلنت في فبراير 1996 وموافقة مجلس الوزراء على العديد من القرارات التي تهدف لتنشيط عملية الخصخصة وخاصة فيما يتعلق بتنشيط البورصة المصرية وإجراءات السماح للإستثمار الأجنبي وقوانين البنوك.

والإستثمار بصفة عامة كما أصدر مكتب قطاع الأعمال العام طبعة جديدة من دليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة. [21] وكان من ضمن القرارات التي وافق عليها مجلس الوزراء بهدف تنشيط برنامج الخصخصة، قرارات تتعلق بسوق الأسهم والإستثمارات الأجنبية وقانون البنوك وصناديق الإستثمار، فبالنسبة لسوق الأسهم تم إلغاء ضريبة ال (2%) على المكاسب الرأسمالية (الفرق بين ثمن البيع و ثمن الشراء) وكذلك إعفاء صناديق الإستثمار من دفع ضريبة الدخل (40%) على صافي الأرباح. والسماح لها بشراء السندات قبل تسجيلها في سوق الأسهم. وكذلك وافق مجلس الوزراء على مشروع تعديلات في قانون البنوك والإئتمان لسنة 1975 والتي سمحت للأجانب في أن يملكوا أكثر من 49% من إجمالي رأسمال البنوك المشتركة وعلى إثر هذه التعديلات تم بيع شيراتون القاهرة والأهرام للمشروبات والنصر للمنافع العامة وبيع المعدات من خلال مستثمرين رئيسين، كما تمت خصخصة شركتين أخريين عن طريق الطرح العام من خلال طرح أسهماها في سوق الأسهم وهما العامرية للأسمنت وحلوان للأسمنت. [22] ويبين الجدول الآتي عدد الشركات التي تم خصخصتها في خلال الفترة من 1995/91 مقارنة بالشركات التي تم خصخصتها في خلال 1996.

جدول (9): عدد الشركات التي تم خصصتها من 1995/91 مقارنة بالتي تم خصصتها في 1996 وطرق خصصتها

الطريقة	1995 / 91	1996	الإجمالي
الطرح للاكتتاب العام	-	20	20
التصفية	11	5	16
اتحاد العاملين المساهمين	9	-	9
مستثمرون رئيسيون	3	3	6
الإجمالي	23	28	51
النسبة المئوية للمجموع	%45	%55	%100

المصدر: د. أمل صديق عفيفي، الخصخصة في مصر، الهيئة العامة للكتاب، ط1، 2003، ص 136.

ويلاحظ في ضوء هذا الجدول أنه بينما إقتصرت معظم نشاط الخصخصة قبل عام 1996 على التصفيات والبيع لإتحاد العاملين المساهمين، فإن الصورة تغيرت في 1996 حيث تمت جميع عمليات الطرح العام، وكذلك فإن عدد الشركات التي تم بيعها فعلاً لمستثمرين رئيسيين في 1996 يعادل عدد الشركات التي تم بيعها في السنوات الخمسة السابقة. [23]

أما عن برنامج الخصخصة في سنة 1997 فيبينها الجدول الآتي:

جدول (10): الخصخصة كما جاءت في الخطة والتنفيذ الفعلي في 1997

الطريقة	1995 / 91	1996	الإجمالي
الطرح للاكتتاب العام	-	20	20
التصفية	11	5	16
اتحاد العاملين المساهمين	9	-	9
مستثمرون رئيسيون	3	3	6
الإجمالي	23	28	51
النسبة المئوية للمجموع	%45	%55	%100

المصدر: د. أمل صديق عفيفي، الخصخصة في مصر، الهيئة العامة للكتاب، ط1، 2003، ص

139

- \* تشمل 6 شركات تمثل الملكية الخاصة بها 40% و12 شركة يمتلك القطاع الخاص بها أصلاً أغلبية.
- \* عمليات الخصخصة التي تمت عن طريق اتحاد العاملين المساهمين لم يكن مخططاً لها من قبل لكنها طرحت للبيع فيما بعد بموجب قرار من رئيس الوزراء
- \*\*\* اتخذ قرار بيع الشركتين (إيديال والنصر) خلال الربع الأول، لكن التمويل الفعلي للقطاع الخاص تم في سبتمبر 1997.

وقد إنخفض عدد الشركات المطروحة للبيع في البورصة المالية بشدة في عامي 1998 و1999، وعلى العكس من نشاط الخصخصة في عامي 1996 و1997، إتجهت الحكومة لإستخدام وسائل أخرى للبيع، فركزت على البيع لإتحاد العاملين المساهمين في 1998 وعلى البيع لمستثمرين رئيسيين في 1999 كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول (11): الشركات التي تمت خصخصتها حسب طريقة الخصخصة في 1998 و1999

إجمالي	1999		1998		الطريقة
	%	العدد	%	العدد	
4	-	-	19	4	الطرح للاكتتاب العام
4	-	-	19	4	التصفية
15	36	4	52	11	اتحاد العاملين المساهمين
11	69	9	10	2	مستثمرون رئيسيون
33	100	13	100	21	إجمالي

المصدر: د. أمل صديق عفيفي، الخصخصة في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2003، ص 140

ووفقاً لتقرير صادر عن وزارة قطاع الأعمال العام في 14 أغسطس 2000 عن موقف الخصخصة في 2000/7/31، وفي ظل المعلومات التي أتاحتها، فقد تم بيع 122 شركة بالكامل، 28 منها بيعت عن طريق البورصة وبيعت أغلبية أسهم وسندات 24 شركة أخرى لمستثمر رئيسي. أما الستين شركة المتبقية فإن ثلاثين منها بيعت بيعاً كاملاً كأصول، والثلاثين الأخرى بيعت أغلبية حصص الملكية فيها لإتحاد العاملين المساهمين. وقد تم بيع 40% من حصص 10 شركات لإنتاج الأدوية وشركات مطاحن، كما تم بيع حصص أقل من 50% من ملكية الدولة في ستة شركات، وعلى ذلك فهي لازالت تعد شركات قطاع أعمال عام، كما تم بيع وتأجير 27 مصنعاً. وعلى ذلك فإن حصاد عدد الشركات والمصانع التي شملت برامج الخصخصة حتى 2000/7/31 يبلغ 165 شركة، أما من حيث القيمة النقدية لبيع هذه الشركات والمصانع فقد بلغت حصيلة البيع 15.622، موزعة حسب الآليات ووفقاً للنسب المبينة في الجدول الآتي: [24]

جدول (12): التوزيع النسبي لقيم الشركات والمصانع المباعة وفقاً لآليات الخصخصة حتى 2000/7/31

آلية الخصخصة	القيمة بالمليون جنيه	الأصول المباعة %
شركات بيع أغلبها بالبورصة	5643	36
شركات بيع أغلبها لمستثمر رئيسي	6591	42
شركات بيع أغلبها لاتحاد العاملين المساهمين	870	6
شركات بيع 40% منها عن طريق البورصة	655	4
شركات بيع شرائح أقل من 50% بالبورصة	1100	7
شركات بيعت كأصول إنتاجية	763	5
<b>الإجمالي</b>	<b>15622</b>	<b>%100</b>

المصدر: تقرير وزارة قطاع الأعمال العام عن موقف الخصخصة في 2000/7/31 الصادر في 14 أغسطس 2000.

ويبين التطور التاريخي من 1993/92 حتى 1999/98 انخفاض عدد الشركات الخاسرة وقيمة خسائرها من 108 شركة تبلغ قيمة خسائرها 2471 مليون جنيه سنوياً إلى 46 شركة تبلغ قيمة خسائرها 1641 مليوناً، لكن لا توضح البيانات المتاحة حجم الديون التي تم سدادها أو قيمة تكاليف التدريب الإحلالي والتدريب التأهيلي، وقيمة تكاليف تطوير تكنولوجيا الإدارة والمعلومات التي تكبدتها الدولة في إصلاح أوضاع الشركات الخاسرة، وهذا يثير التساؤل حول الغاية من بيعها بعد إصلاحها، أو السبب في إصلاح مسارها إذا كان المستهدف بيعها. [25]

وفيما يلي جدول (13) يوضح تطور عدد الشركات الخاسرة وقيمة خسائرها السنوية:

جدول (13) يوضح تطور عدد الشركات الخاسرة وقيمة خسائرها السنوية

السنوات	1993 / 92	1995 / 94	1998 / 97	1999 / 98
عدد الشركات الخاسرة	108	88	58	46
قيمة الخسائر السنوية (مليون جنيه)	2471	2494	1760	1641

المصدر: تقرير وزارة قطاع الأعمال العام عن موقف الخصخصة في 2000/7/31 الصادر في 14 أغسطس 2000.

ووفقاً لتقرير وزارة قطاع الأعمال العام عن موقف الخصخصة 2000/7/31، فإن

برنامج الخصخصة عن الفترة المقبلة يتمثل في الخطوات التالية: [26]-

الوصول بحجم العمالة إلى الحجم الأمثل عن طريق المعاش المبكر، والتدريب التحويلي من خلال الصندوق الإجتماعي، وإعادة تدريب العمالة المتبقية. وتسوية ديون الشركات الخاسرة

مع البنوك الدائنة. وإدخال نظم الإدارة الحديثة (التسويق، التشغيل، الصيانة، ومراقبة الجودة). ورفع طاقة التشغيل الحالية. وعدم التوسع في الإستثمارات. وإعادة الهيكلة العمالية والمالية، وهذه الأخيرة تتضمن عمليات الاندماج. وإجراء إصلاحات للأصول (إحلال - إهلاك -).

هذا ويستهدف برنامج الخصخصة حتى عام 2001 وما بعدها طرح الشركات وفقاً

للجدول الآتي:

جدول (14): مستهدف برنامج الخصخصة حتى عام 2001 وما بعدها

القطاع	السياسة	عدد الشركات المباعة حتى 2000/7/31	عدد الشركات الباقية	عدد الشركات التي ستطرح عام 2000	عدد الشركات التي ستطرح عام 2001	عدد الشركات التي ستطرح بعد عام 2001
1- الغذائية والزراعية	خصخصة جميع الشركات بنسبة 100% منها 10% للعاملين	43	13	3	10	-
2- الأدوية	بقاء 60% مملوكة للدولة وبيع 30% للأفراد و 10% للعاملين	5	6	2	-	4
3- المطاعم	خصخصة 3 شركات فقط والباقي بنسبة 40%	7	-	-	-	-
4- المضارب	بيع جميع المضارب للعاملين بها	7	1	1	-	-
5- القطن والحلج والغزل والنسيج	- إصلاح القطاع - خصخصة بعد الإصلاح - طرح بعض الشركات الآن	7	42	2	4	36
6- الأسمنت ومواد البناء	خصخصة جميع الشركات بنسبة 100% منها 10% للعاملين	13	4	3	1	-
7- التشييد والإسكان	خصخصة جميع الشركات بنسبة 100% منها 10% للعاملين	16	26	5	9	12
8- الكيماويات	خصخصة جميع الشركات مع إصلاح شركات الأسمدة والورق	12	17	4	6	7
9- الهندسة	خصخصة جميع الشركات بنسبة 100% منها 10% للعاملين	6	16	2	7	7
10- التعدين	خصخصة جميع الشركات مع إصلاح الحديد والصلب والحراريات	5	14	4	9	1

عدد الشركات التي ستطرح بعد عام 2001	عدد الشركات التي ستطرح عام 2001	عدد الشركات التي ستطرح عام 2000	عدد الشركات الباقية	عدد الشركات المباعة حتى 2000/7/31	السياسة	القطاع
5	-	1	6	3	احتفاظ الدولة بملكية هذه الشركات مع تحديث وخصخصة الإدارة	11- النقل البري
5	4	0	9	9	خصخصة جميع الشركات	12- النقل البحري
	77	50	27	154	133	الإجمالي

المصدر: وزارة قطاع الأعمال العام، موقف الخصخصة في 2000/7/31

ويتضح من هذا الجدول ما تم إنجازه وكذلك المستهدف إنجازه من برنامج الخصخصة حتى عام 2001 وما بعدها طبقاً لخطة وزارة قطاع الأعمال العام.

### النتائج الاقتصادية لسياسة الخصخصة في مصر:

وفقاً لبيان د. عاطف عبید رئیس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب في جلسة 27 مايو 2002 فإن ما تم بيعه منذ بداية برنامج الخصخصة عام 1991 وحتى عام 2002 بلغ 144 شركة بنسبة (42%) من إجمالي شركات قطاع الأعمال العام، منها 44 شركة بيعت نهائياً والباقي مازالت الحكومة تمتلك نسب من الحصص فيها، وبلغت حصيلة البيع 16 مليار جنيه، ذهب منها للخزينة العامة 7 مليار جنيه والباقي، إما ذهب في صورة مكافآت نهاية الخدمة للعاملين، أو بنظام المعاش المبكر (3.6 مليار جنيه)، أو في صورة تعديل للهيكل المالية والتمويلية لتهيئة الشركات التي لم تباع بعد (وعددها نحو 175 شركة) تمهيداً لبيعها. [27]

وبالرغم من عدم إنتهاء الحكومة من برنامج الخصخصة، إلا أننا سنقف أمام أهم النتائج الإقتصادية لبرنامج الخصخصة الذي تم تنفيذه من 1991 وحتى 2002 وذلك عبر النقاط الآتية:

- 1- تأثير سياسة الخصخصة على الاستثمار.
- 2- تأثير سياسة الخصخصة على البطالة.
- 3- تأثير سياسة الخصخصة على إهدار المال العام والفساد.
- 4- تأثير سياسة الخصخصة على سيطرة رأس المال الأجنبي والأمن القومي المصري.

## 1- تأثير سياسة الخصخصة على الاستثمار:

تؤدي عملية الخصخصة بطبيعتها إلى قطع الطريق على تنفيذ إستثمارات خاصة جديدة، حيث أن الأموال التي يدفعها القطاع الخاص لشراء أصول القطاع العام، هي في النهاية، أموال كانت ستتحول كلياً أو جزئياً لبناء إستثمارات جديدة، فتحوّلت إلى تمويل تداول أصول قائمة فعلياً، مما يعني دفع الإقتصاد إلى حالة من الجمود وربما الركود، إلا إذا قامت الدولة باستخدام حصيلة الخصخصة في بناء مشروعات إنتاجية جديدة، حتى ولو كانت ستبيعها للقطاع الخاص في المستقبل، ولكن قيام الدولة ببناء مشروعات إنتاجية جديدة من حصيلة الخصخصة، يتناقض مع فلسفة تقليص الدور الإقتصادي المباشر للدولة الذي يقف وراء عملية الخصخصة، وبذلك فإنه يكون من المرجح أن تخلق الخصخصة ميلاً ركودياً في الإقتصاد في الأجل القصير على الأقل.

وتشير البيانات الحكومية المصرية إلى أن الإستثمارات الأجنبية التي تتدفق لمصر قد إنهارت تقريباً لتصل إلى نحو 237.5 مليون دولار في عام 2003 وفقاً لبيانات البنك المركزي. [28] والتي كانت بلغت نحو 1656.1 مليون دولار في العام المالي 2000/1999، ثم تراجعت على 509.4 مليون دولار في العام المالي 2001/2000، ثم إلى 428.2 مليون دولار في العام المالي 2002/2001، قبل أن ترتفع شكلياً إلى نحو 700.6 مليون دولار في العام المالي 2003/2002، وهو ارتفاع ناجم بالأساس عن بيع شركة "الأهرام للمشروبات" بقيمة 288.6 مليون دولار، وشركة "فاملي نيوتريش" بقيمة 61.4 مليون دولار. بما يعني أن الجانب الأكبر من الإستثمارات الأجنبية التي تدفقت على مصر في العام المالي 2003، كانت عبارة عن شراء الأجانب لأصول مصرية قائمة فعلياً، وهذا هو الحال مع الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق على مصر منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي وحتى الآن. [29] ويلاحظ أن الرؤية المصرية بشأن ترتيب الأولويات فيما يتعلق بعملية الخصخصة، تختلف عن الرؤية "الغانية" والتي قامت بخصخصة الشركات التي تحقق خسائر ضخمة والتي لن تجدي معها عمليات المساعدة المؤقتة فقط، أما الشركات الربحية أو التي من المحتمل أن تحقق أرباحاً، فينبغي أن تبقى بعيداً عن الخصخصة، كذلك فإنه يتم إستبعاد مشروعات الدولة التي لا يمكن للنظام الإقتصادي الإستغناء عنها من إطار عملية الخصخصة، وتعد هذه الرؤية "الغانية" أكثر اتساقاً مع المنطق الإقتصادي من الرؤية المصرية التي وضعت في مقدمة المؤسسات العامة التي تخضع للخصخصة، تلك المؤسسات الربحية بدعوى أنها تسهم في إعطاء ثقة لدي

المستثمرين وتحفزهم من أجل الإقبال على الشراء، فالخصخصة يجب أن لا تكون هدفاً في حد ذاته، ولكنها وسيلة لتحسين الأداء وزيادة الكفاءة وتحقيق أرباح تساهم في معالجة وتحسين وضع الميزانية. [30]

ومن زاوية أخرى، فإن الدور الإقتصادي المباشر للدولة كمنتج ومالك لشركات القطاع العام خاصة في مصر، نشأ نتيجة لعجز القطاع الخاص عن تنفيذ الإستثمارات الضرورية لتحقيق التقدم الإقتصادي ورفع مستويات المعيشة للمواطنين وسد فجوة التخلف عن الإقتصادات المتقدمة، (والتي تطورت نتيجة التراكم الرأسمالي الناشيء من إستنزاف ثروات المستعمرات)، وبناء أسس إقتصاد قادر على التفاعل مع الإقتصاد الدولي من موقع قوي، وبالتالي فإن تخلي الدولة عن هذا القطاع العام، يمكن أن يعيد الإقتصاد المحلي إلى حالة الجمود إذا لم يقم القطاع الخاص بإستخدام أرباح المشروعات التي تنتقل ملكيتها إليه في تمويل إقامة إستثمارات إنتاجية جديدة في المجالات الأكثر تطوراً تكنولوجياً والتي من شأنها تطوير الإقتصاد بصفة عامة، وفي مجال إنتاج السلع الإستثمارية والوسيطه والإستهلاكية التي يحتاجها المجتمع والقادرة على إقتحام الأسواق الدولية بقدرة تنافسية عالية. [31] ويمكن القول أن برنامج الخصخصة كان أقرب ما يكون إلى إستهلاك رصيد الأصول الذي بنته الأجيال والحكومات السابقة لصالح تمويل الإنفاق الجاري للحكومة لتغطية عجزها عن توفير التمويل الضروري لهذا الإنفاق وبخاصة بسبب التهرب الضريبي لرجال الأعمال. وكان وزير المالية قد أشار، في إبريل عام 2000 إلى الضرائب المستحقة للدولة والتي لم تسدد بلغت 17.6 مليار جنيه (وهو رقم أعلى من حصيلة الخصخصة) هذا فضلاً عن الإعفاءات المبالغ فيها للمستثمرين والتي تصل إلى 5 سنوات في الوادي والدلتا وإلى 10 سنوات في المدن الصناعية الجديدة وإلى 20 سنة في مناطق المشروعات الكبيرة الجديدة في توشكي وغرب السويس وشرق التفريعة. [32]

## 2- تأثير سياسة الخصخصة على البطالة:

تعتبر الخصخصة رافداً جديداً للبطالة، حيث تؤكد البيانات أن عدد من جري تسريحه من شركات القطاع العام منذ عام 1991 حتى عام 2002، سواء بسبب بلوغ السن القانونية للتقاعد أو بسبب نظام المعاش المبكر قد بلغ حوالي 610 آلاف عامل وموظف. لال كما أن إستخدام 19.3% من حصيلة الخصخصة (طبقاً لبيانات توظيف عائد الخصخصة حتى 1999/8/19) في تمويل المعاش المبكر يعتبر خطيئة إقتصادية حقيقية، لأن هذا الأمر يعني بالضبط أنه تم بيع خمس الأصول التي تمت خصخصتها من أجل دفع عدد من العاملين إلى

صفوف العاطلين!! فنظراً لمصاعب الحياة وإنخفاض مستوى الدخل لمن أخرجوا للمعاش المبكر، فإن الذين خرجوا للمعاش المبكر إستخدموا ما حصلوا عليه في تمويل إنفاق جاري وبالذات النفقات الإستثنائية مثل نفقات زواج الأبناء، مما حال دون تحول هذا المعاش المبكر إلى مشروعات صغيرة، خاصة أن موظفي القطاع العام الذين أخرجوا للمعاش المبكر لم تكن لديهم أي خبرة سابقة بالمشروعات الصغيرة، ولم يتم تأهيلهم لذلك أو متابعتهم وربطهم بمشروعات كبيرة، والنتيجة هي تحول الجانب الأكبر منهم لصفوف العاطلين.[34]

تسي أقامتها كلية الحقوق بجامعة المنصورة أن نحو نصف مليون عامل قد فقدوا فرص عملهم بسبب سياسات الخصخصة ولم ينخرط معظمهم حتى الآن في أعمال جديدة تخدم عجلة الإنتاج، وقد قامت جامعة المنصورة بإعداد دراسة ميدانية حول " الخصخصة والعمالة"، أشارت فيها إلى أن حجم العمالة كان يبلغ مليوناً و13 ألف عامل في القطاع العام وأن الخصخصة أدت إلى خفض هذا العدد إلى 625355 بفارق 437640 عاملاً.[35]

وكما هو متوقع فقد تعمد الملاك الجدد تسريح شطر كبير من العمالة المصرية الموظفة بشركات القطاع العام، وزيادة درجة إستغلال عنصر العمل المصري، وتحللهم من القوانين المحلية التي تحمي حقوق العمال، والغريب في الأمر، أنه في الوقت الذي يعلن فيه المسئولون أنه لا مساس بحقوق العمال، وأنه لن يفصل أي عامل من العمال المشتغلين في المشروعات التي ستباع، إلا أن دليل الحكومة المسمى " دليل توسيع ملكية القطاع العام " قد أعطي للمشتري الحق كاملاً في تحديد سياسة العمالة والأجور في هذه المشروعات وجاء فيه: " منح مشتري وحدات قطاع الأعمال العام جميع الحقوق والحريات المتاحة لشركات القطاع الخاص والتي تحددها القوانين والتشريعات السائدة. فلن تفرض أي قيود على المشتريين الجدد فيما يتعلق بالإنتاج، بل سوف نترك لهم الحرية لتحديد الحجم الأمثل للعمالة ".[36] ويوضح الجدول الآتي تطور حجم العمالة في شركات قطاع الأعمال العام خلال الفترة (93/92 - 97/96) وتؤكد الندوة إلى التناقص المستمر في أعداد العاملين في قطاع الأعمال خلال هذه الفترة.[37]

جدول (32): تطور أعداد العاملين في الشركات القابضة  
خلال الفترة (1993/1992 - 1997/1996)

السنوات	أعداد العاملين
93/92	1003256
94/93	998413
95/94	941528
96/95	885901
97/96	810201

- تم استبعاد عمالة الشركات التابعة التي خرجت إلى القانون 159 لسنة 1981.
  - تم استبعاد عمالة الشركات التابعة لشركة التنمية الزراعية التي تم بيعها لاتحاد المساهمين في 95/94 .
- المصدر: شكري رجب العشماوي، برنامج الإصلاح الإقتصادي، مصدر سابق، ص 47 .

ووفقاً لبعض التقديرات الرقمية لضحايا الخصخصة سواء بشروط المشتري بحجة العمالة الزائدة إلى 150 ألف عامل أو بسبب التصفية الكاملة للمنشآت والشركات الخاسرة إلى 10 آلاف حالة، وفقاً لبيانات منشورة في مجلة الأهرام الإقتصادي [38].

ومن ناحية أخرى، يشترط للحصول على " المعاش المبكر " أن تبلغ مدة الإشتراك في التأمين 240 شهراً (أكثر من 19 سنة خدمة) ويحتسب المعاش المبكر بنفس قواعد احتساب المعاش عند الإحالة عليه في سن الستين ولكن يتم حرمان العامل في ظل نظام المعاش المبكر من عدد من المزايا التي يتمتع بها في حالة الإحالة الطبيعية إلى المعاش، فتخفص قيمة المعاش المبكر بنسب مختلفة يتم احتسابها تبعاً لسن المؤمن عليه، ولا تضاف الزيادات المستحقة بواقع 80% عن العلاوات الخاصة، وإذا طلب المؤمن عليه الإحالة إلى المعاش المبكر قبل أن يبلغ سن الخمسين فيتم حرمانه من الزيادات التي تضاف لمعاش الأجر الأساسي (25% بحد أقصى 35 جنيه) ولا يجوز صرف المعاش المستحق عن الأجر المتغير قبل بلوغ سن الخمسين وكذلك فقدان الميزات التأمينية والعلاجية. [39] وفي معظم الحالات لا تجاوز المكافأة مبلغ 35 ألف جنيه كحد أقصى، أما الحد الأدنى فيكون عادة في حدود 12 ألف جنيه عند الإحالة " للمعاش المبكر " وهكذا يلاحظ أن حجم هذه التعويضات هزيل وسرعان ما يتبخر .. فلا يبقى منتعويضات المعاش المبكر سوى مرارة البطالة، خاصة وأن الصندوق الاجتماعي للتنمية قد أكد على أنه لا يمكن الجمع بين الحصول على تعويض المعاش المبكر والحصول على قرض إقامة مشروع صغير. [40]

خلاصة القول هنا، أن تلك الأعداد الغفيرة التي يتم تسريحها من الخدمة، وفقاً لنظام المعاش المبكر ورغم الأعباء المالية الكبيرة المترتبة على هذا النظام، فإن هؤلاء المسرحين سوف ينضمون إن عاجلاً أو آجلاً إلى مخزون البطالة المتفجر في الإقتصاد المصري .. وفيما يلي جدول يوضح عدد العمال المتقاعدين وفقاً لنظام المعاش المبكر حتى عام 1998.

**جدول (33): بيان بعدد العمال المتقاعدين وفقاً لنظام المعاش المبكر حتى عام 1998**

القطاع / النشاط	عدد العاملين المتقاعدين في 1998/6/30	الأجور السنوية بالمليون جنيه	عدد العاملين المتقاعدين في 1998/12/31	بالمليون جنيه
صناعة النسيج والتجارة	79.877	471	12.954	84.3
القطن والتجارة الدولية	37.944	247	10.243	53.9
الصناعة الهندسية	36.920	353.4	5,293	31
الصناعات المعدنية	59.756	660.6	2,879	31.9
الصناعات التعدينية	41.635	448.5	3.222	23.3
الصناعات الكيماوية	13.657	115.6	555	4.4
الصناعات الدوائية	25.214	178	855	7.8
الصناعات الغذائية	63.216	406	3.302	10
مضارب الأرز والدقيق	15.224	265.1	2.167	15.2
الأشغال العامة	39.511	359	2.432	7.8
توزيع الكهرباء	6.853	52	650	2.7
الإسكان - السياحة والسينما	8.746	56.9	243	1.4
النقل البحري	21.919	222	3.351	20.2
الغزل والنسيج	79.598	466.6	3.602	27.3
التنمية الزراعية	12.722	46	429	2
النقل الداخلي	30.168	227.1	1.208	2.9
الجملة	606.158	4.575	53.385	326

المصدر: د. محمود عبد الفضيل، من دفتر أحوال الإقتصاد المصري، كتاب الهلال، القاهرة، دار الهلال، مارس 2003، ط1، ص 106.

### 3- تأثير سياسة الخصخصة على إهدار المال العام والفساد:

لقد إنطوى برنامج الخصخصة الحكومي المصري على درجة عالية من الفساد وإهدار المال العام وهو ما يظهر في بعض الصفقات التي سنتناولها لاحقاً، وهو ما يظهر في الفارق الكبير بين أسعار بيع بعض الشركات العامة للقطاع الخاص وبين أسعار هذه الشركات وأسهمها بعد ذلك، وأبرز الأمثلة على ذلك الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول التي بيعت

لمستثمر استراتيجي هو نجيب ساويرس بقيمة 10 جنيهاً للسهم، وخلال عامين إرتفع السهم إلى 180 جنيهاً، قبل أن يتراجع ضمن حالة الإضطراب وعمليات التلاعب التي تشهدها البورصة المصرية والتي وقع الآلاف من صغار المستثمرين ضحية لها.

وهناك مؤشر آخر يدل على حجم إهدار المال العام الذي إنطوت عليه عملية الخصخصة، وهو يتعلق بالفارق بين التقديرات الخاصة بالقيمة السوقية لقطاع الأعمال العام وبين القيمة الفعلية التي بيعت شركاتها بها. وقبل البدء في عملية بيع القطاع العام كانت التقديرات الخاصة بقيمته السوقية متفاوتة بدرجات عالية، فقد أشار رئيس تحرير جريدة الأهرام شبه الرسمية في أبريل 1990 إلى أن قيمة أصول القطاع العام تتراوح بين 84، 100 مليار جنيه، أي تتراوح بين 42، 50 مليار دولار حيث بلغ سعر الدولار في المتوسط عام 1990 نحو 2 جنيه مصري حسبما تشير بيانات صندوق النقد الدولي.[41]

وفي نفس الوقت أشار الكاتب عبد القادر شهاب إلى أن القيمة السوقية لشركات القطاع العام تبلغ وفقاً للتقديرات الحكومية نحو 345 مليار جنيه.[42]

ويشير رئيس الوزراء السابق د. كمال الجنزوري وكان وزيراً للتخطيط ونائباً لرئيس الوزراء في عام 1991 إلى أن قطاع الأعمال العام يحكم إستثمارات قيمتها 124 مليار جنيه مصري، أي نحو 37 مليار دولار وفقاً لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار عام 1991، وهو يقصد غالباً القيمة النقدية لشركات قطاع الأعمال العام وليس القيمة السوقية لها.[43]

وفي عام 1993 أشار وكيل أول بنك الإستثمار القومي، إلى أن القيمة الفعلية لشركات القطاع العام تزيد على 500 مليار جنيه مصري، أي نحو 150 مليار دولار وفقاً لسعر صرف الجنيه في العام المذكور.[44]

وإذا كانت تلك هي التقديرات المتفاوتة لقيمة القطاع العام، فإنه عندما كانت الدولة قد باعت 135 شركة عامة، فإن عائد البيع كان قد بلغ حسب تصريحات د. مختار خطاب وزير قطاع الأعمال العام نحو 14.8 مليار جنيه، كما أشار الوزير إلى أن قيمة الشركات التي مازالت مملوكة للدولة تبلغ 10 مليارات جنيه يضاف إليها 4 مليارات جنيه قيمة الأسهم المملوكة للدولة في الشركات التي تم خصصتها، وبذلك فإن كل قيمة القطاع العام تصبح 28.8 مليار جنيه في عام 2000، أي ما يقابل 8.6 مليار دولار وفقاً لسعر صرف بلغ 3.35 جنيه مصري لكل دولار وهو رقم هزيل للغاية بالمقارنة بالتقديرات الخاصة بالقيمة السوقية والدفترية للقطاع العام قبل

خصصته والتي أوردناها آنفاً. وهذا الرقم الذي ذكره وزير قطاع الأعمال العام (أكتوبر 2000) يقل عن ربع القيمة الدفترية لشركات القطاع العام، ويقل عن عشر القيمة السوقية لشركات القطاع العام. [45]

وتعد صفقة بيع الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (شركة بيبسي كولا المصرية) واحدة من أهم وأكبر صفقات خصخصة الشركات المصرية العامة حتى الآن. كما تعد عملية تقييمها والسعر النهائي الذي بيعت به نموذجاً تطبيقياً للإشكاليات والمخاطر المرتبطة بعملية التقييم أياً كان الطرف الذي يقوم بها. وتبدأ الصفقة بصدور تكليف من الحكومة المصرية في 3 فبراير 1993 لبيع الشركة وتوسيع قاعدة ملكيتها. وتم طرح كراسات الشروط للراغبين في الشراء في مارس من العام ذاته وتولي مكتب الخبرة الأمريكي (كوبر اند ليراند) تقييم أصول الشركة وقدرها بنحو 76 مليون جنيه مصري، ورأت الشركة القابضة للصناعات الغذائية أن السعر أقل مما ينبغي رافضة نتائج التقييم، وعند إعادة التقييم تم تقدير أقصى قيمة سوقية لها وذلك من خلال المكتب الإستشاري للشركة القابضة للصناعات الغذائية عند سعر 140 مليون جنيه وتولي بنك القاهرة عملية ترويج وبيع شركة بيبسي كولا المصرية. وإستقرت الشركة المصرية القابضة على عرض رجل الأعمال المصري محمد نصير وشركاه لشراء بيبسي كولا المصرية، وبدأت الشركة القابضة في التفاوض مع المشتريين لزيادة قيمة عرضهم لشراء الشركة وإستمرت المفاوضات لمدة أربعة أشهر إنتهت في ديسمبر 1993 بتوقيع الإتفاق المبدئي لبيع الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات - بيبسي كولا المصرية إلى شركة (الكان) المصرية - محمد نصير - وشركة بيبسي كولا العالمية، وشركة نجار بقشان السعودية وتم توقيع عقد البيع في إبريل 1994 بقيمة 157.6 مليون جنيه مصري مع شرط أن يقوم المشترون بإستثمار 180 مليون جنيه مصري خلال السنوات الخمس التي تلي عملية نقل الملكية إليهم وقد توزعت الشركة المصرية بين المشتريين على النحو التالي: شركة "الكان" المصرية - محمد نصير - 49%، شركة بقشان السعودية 49%، شركة بيبسي كولا العالمية 2% مع إحتفاظ رجل الأعمال المصري محمد نصير بحق الإدارة ومن بعده ابنه. وفي أغسطس 1994 إنتهت مصلحة الشركات المصرية من إجراء خصخصة الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات صاحبة إمتياز تعبئة بيبسي كولا العالمية في مصر - بيبسي كولا المصرية، وتم تحويلها من مظلة القانون 203 لقطاع الأعمال العام إلى القانون 159 الخاص بشركات المساهمة. وفي العام 1995 قام رجل الأعمال المصري محمد نصير ببيع نحو 40% من حصته في الشركة إلى مجموعة بقشان

السعودية، وبذلك يصبح نصيب محمد نصير نحو 28% فقط من أسهم الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (بيبيسى كولا المصرية) وبلغ حجم الصفقة 400 مليون دولار. وبذلك يتضح أن المشتري المصري محمد نصير قد قام بتدبير مسبق ببيع أغلب حصته إلى شريك سعودي أولاً ثم إلى شركة بيبيسى كولا العالمية ثانياً. وقد تعرضت هذه الصفقة لانتقادات حادة، حيث أعلن الرئيس السابق لمجلس إدارة الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (بيبيسى كولا المصرية) أن مصنعي المنيا وبورسعيد قدرا بمبلغ 150 مليون جنيه، فكيف تباع 8 مصانع بها 18 خطاً إنتاجياً وأسطول لسيارات التوزيع بسعر مصنعين فقط. وتجدر الإشارة إلى أن أرباح شركة بيبيسى كولا المصرية في العام المالي 93/92 كانت قد بلغت 7.9 مليون جنيه مصري، وفي النصف الأول من العام المالي 1994/93 بلغت أرباحها نحو 4.5 مليون جنيه. وبعد أن تم بيع الشركة حققت خسائر بلغت 10 ملايين جنيه في عام 1995 رغم زيادة المبيعات وارتفاع سعر زجاجة المياه الغازية وزيادة الإنتاج وهي خسارة مفتعلة من قبل الإدارة الجديدة للشركة بعد خصصتها وتستهدف تفادي دفع حوافز وأرباح للعاملين وتفادي دفع ضرائب عن الأرباح وهو سلوك إعتادت عليه الكثير من الشركات العالمية.[46]

ومن ناحية أخرى تعتبر صفقة بيع شركة النصر للغلايات " المراحل البخارية " علامة مميزة على الفساد الذي يمكن أن يكتنف عملية الخصخصة. وتبلغ المساحة المقامة عليها الشركة 31 فدانا أي 130.2 ألف متر مربع، وتقع الشركة في منطقة منيل شيحة على النيل مباشرة قبالة حي المعادي، على الجهة الأخرى من النيل. وكانت الشركة قبل خصصتها تضم 1100 عامل، وكانت تنتج أوعية الضغط من طن واحد إلى 12 طن وبسعات تصل إلى 1300 طن بخار في الساعة ومراحل توليد الكهرباء وأوعية غازات سائلة ووحدات تنقية مياه الشرب وتطية مياه البحر وغيرها من المنتجات. وكانت الشركة تحقق أرباحاً حتى العام المالي 1991، قبل أن تدخل في توسعات استثمارية حولتها إلى شركة "مدينة" وخاسرة قبل أن يتم بيعها، وربما كان دفع هذه الشركة إلى هاوية الديون والخسارة عملاً متعمداً لتبرير بيعها، لأنه ليس هناك أي منطوق في دخول شركة سيتم بيعها في إستثمارات جديدة توقعها في أزمة مديونية، لكن " تخسير" الشركات الرابحة والمهمة هو سلوك تلجأ إليه الجهات المسئولة عن خصخصة القطاع العام في العديد من البلدان النامية لتبرير بيع شركات إستراتيجية تقوم بدور حيوي في الإقتصاد أمام المعارضين لهذا البيع. وقد أسندت عملية تقييم ثمن الشركة إلى بيت خبرة أمريكي يتبع شركة " بكتل " العقارية العملاقة، وتم تقدير ثمن الشركة من قبل بيت الخبرة المذكور بما يتراوح 16،

24 مليون دولار وهو سعر يقل كثيرا عن سعر الأرض المقامة عليها الشركة لو تم تقييمها كأرض بناء حيث لا يقل سعر المتر على النيل مباشرة في مساحة متكاملة وكبيرة تقع مقابل المعادي، عن ثلاثة آلاف جنيه للمتر بما يجعل سعر الأرض وحده يزيد عن 390 مليون جنيه أي نحو 115 مليون دولار، وهذا يؤكد أن بيت الخبرة الأمريكي " بكتل " وضع تقديره المتدني لسعر الشركة لصالح المشتريين المحتملين وعلى رأسهم الشركة الأمريكية التي تقدمت بعرض لشراء الشركة المصرية في 1994/12/13 قام مجلس إدارة الشركة بالحصول على موافقة الجمعية العامة لشركة الصناعات الهندسية ببيع الأصول الثابتة للشركة بمبلغ 11 مليون دولار، وبيع المخزون بمبلغ 6 مليون دولار بحيث تصبح القيمة الإجمالية للشركة ومخزونها 17 مليون دولار، وتم البيع إلى شركة أمريكية - كندية هي شركة "بابكو أند ويلكوكس" دون إلزام الشركة المشتري بسداد الديون والضرائب المستحقة على شركة النصر للغلايات، وبعد خصم هذه المستحقات، أصبح المتبقي من ثمن الشركة نحو 2.5 مليون جنيه مصري، أي أقل من ثلاثة أرباع مليون دولار، وبعد عملية البيع تم إسناد عملية محطة كهرباء الكريما بقيمة 600 مليون دولار إلى الشركة الأمريكية - الكندية المشتري لشركة المراحل البخارية.[47]

وقد تمت هذه الصفقة على الرغم من أنه كان هناك عرض أفضل يقضي بشراء الشركة والإلتزام بسداد ديونها والضرائب المستحقة عليها مع دفع عشرة ملايين دولار، أي ما يوازي 33.5 مليون جنيه مصري آنذاك، لكن المسؤولين عن خصخصة الشركة إختاروا العرض الأسوأ في تجسيد فج للفساد وإهدار المال العام. ولأن الفساد إتخذ أبعادا درامية في هذه الصفقة فإن الأمر إنتهى بإيقاف إنتاج الغلايات العملاقة التي تعتمد عليها محطات الكهرباء، فقد وجدت الشركة الأمريكية - الكندية التي إشترت الشركة أن مصلحتها تقتضي أن تشتري مصر المراحل البخارية من الخارج بدلا من إنتاجها محليا، أما العمالة فإن صفقة البيع لم تضمن حمايتها إلا لثلاثة أعوام وبذلك كسبت الشركة المشتري السوق المصرية وأرض الشركة ودمرت واحدة من أهم صناعتنا الوطنية.[48]

وفي نفس هذا السياق تمت عملية خصخصة شركة الأهرام للمشروبات والتي بلغ ربحها الصافي 45 مليون جنيه 1995/94 وتم بيعها بقيمة إجمالية 308 ملايين جنيه وقد كان يمكنها من خلال الأرباح الصافية فقط أن تحقق كل الثمن الذي قدرت به عند البيع خلال 6,60 سنة فقط، وقد ظهر واضحا حجم الفساد الذي إنطوت عليه صفقة بيع الأهرام للمشروبات عندما عرضت شركة " هاينيكس " العالمية في شهر سبتمبر 2002 شراء كل أسهم شركة الأهرام

للمشروبات وعددها 20.49 مليون سهم بسعر 14 دولار للسهم أي بقيمة إجمالية تبلغ 268.9 مليون دولار، أي ما يوازي 1325 مليون جنيه مصري. [49]

وإذا خصمنا من هذا السعر، قيمة شركة "الجونة" للمشروبات التي كانت شركة الأهرام للمشروبات قد إشترتها في فبراير 2001 بقيمة 200 مليون جنيه، فإن السعر المعروض من شركة "هاينيكن" العالمية لشراء الأهرام للمشروبات الأصلية يصبح 1125 مليون جنيه تقريباً، أي ما يوازي 3.7 مرة قدرة السعر الذي بيعت به!!!

وعلى سبيل المثال كذلك فقد كانت شركات مثل شركات الأسمنت (أسيوط وبني سويف والإسكندرية) وكذلك فندق الميريديان وشركة الزجاج المسطح كلها نماذج فقط لأمنثلة واضحة على الفساد وإهدار المال العام. [50]

#### 4 - تأثير سياسة الخصخصة على سيطرة رأس المال الأجنبي والأمن القومي المصري:

تحمل سياسة الخصخصة خطراً لا يجوز إطلاقاً التهوين من شأنه وهو عودة سيطرة رأس المال الأجنبي على مقدرات البلاد وقلاعها الصناعية والمالية والتجارية، فمع تصاعد عمليات بيع القطاع العام للأجانب، سوف يتصاعد معه نصيب الأجانب في الدخل القومي المصري، الأمر الذي سيؤثر على مقدار الدخل الصافي المتاح للشعب المصري وبالتالي على مستوي معيشتهم، فضلاً عن أن شراء الأجانب لأصول القطاع العام، ولو أنه سيخفف من العجز بميزان المدفوعات في الأجل القصير - حينما يكون الشراء بالنقد الأجنبي - إلا أن ذلك سيفاقم من هذا العجز في الأجل المتوسط والطويل، حينما يقوم المستثمرون الأجانب بتحويل دخولهم وأرباحهم إلى الخارج، ونظراً لأن المشتري الأجنبي سيكون في الغالب من الشركات العملاقة دولية النشاط (الشركات متعددة الجنسيات) والمعروف عنها خطورتها وقدرتها الفائقة على المرواغة والتلاعب في الإفصاح عن حقيقة نتائج أعمالها " مثال ما حدث في شركة تعبئة الزجاجات المصرية - بيبسي كولا المصرية "، فسوف يصعب على الحكومة محاسبتها عن حجم أرباحها وإستيفاء حق الدولة في الضرائب، بالإضافة إلى ذلك فإن التحويلات الكبيرة (بالنقد الأجنبي) لأرباح ودخول الملاك الأجانب إلى خارج مصر ستؤدي إلى حدوث ضغط شديد على سعر صرف الجنيه المصري. [51]

وقد وضع برنامج الخصخصة المصري الأجانب في مواقع مسيطرة في الإقتصاد المصري وبالذات في قطاع الأسمنت والمشروبات، فضلاً عن تدمير بعض القواعد المهمة في

الإقتصاد المصري مثل شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية). وتغطي الحكومة بيعها للقطاع العام وبالذات البيع للأجانب كما حدث في الأسمنت والمشروبات على العجز الكبير في التعاملات الخارجية وبالذات في التجارة السلعية، حيث بلغ العجز التجاري 12.5 مليار دولار في العام المالي 1999/98، وبلغ نحو 11,5 مليار دولار في العام المالي 2000/99، ونحو 9,4 مليار دولار في العام المالي 2001/2000، هذا فضلا عن العجز التجاري غير المحسوب والمتمثل في الواردات السلعية المهربة التي تبلغ قيمتها السنوية أكثر من 4 مليارات دولار والتي تؤدي إضافتها إلى إظهار الرقم الحقيقي للعجز التجاري المصري الكبيرة. [52]

ومن ناحية أخرى، فإن سياسة الخصخصة، تحمل خطراً آخر وهو أنه في ضوء حقوق الملكية التي ستترتب للأجانب على الأصول التي قاموا بشرائها، فإن هناك خطراً في أن يتصرف المالك الجديد ببيع هذه الأصول لطرف ثالث معادٍ للأمن القومي والاستراتيجي لمصر. [53]

وسواءً تم هذا البيع للطرف المعادي مباشرة أو تم بطريق التحايل وذلك بالبيع لطرف آخر على علاقة قوية بالطرف المعادي وداعماً له، فإن النتيجة واحدة. إننا نبيع مقدراتنا الوطنية وقلاعنا الصناعية والتجارية والمالية لأعدائنا. وقد جاء بيع الشركة المصرية للزجاج المسطح معبراً عن منطوق برنامج الخصخصة الذي تنفذه الحكومة المصرية بشكل دقيق، هذا المنطق المتمثل في نزع ملكية الدولة والشعب للمشروعات العامة لصالح بيعها للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، لمجرد البيع وتقليص دور الدولة في الإقتصاد. وهو النموذج الذي تروج له الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي، ويحاولان فرضه على الدولة المدينة التي تحتاج لإعادة جدولة ديونها أو للمزيد من الإقتراض. وهذا المنطق لا يراعي الطبيعة الإستراتيجية لبعض المشروعات ولا تحصل منه الدولة على مقابل عادل للشركات التي يتم بيعها، ولا يأخذ في إعتباره عند بيع الشركات العالية الربحية أنها ممول دائم لمالية الدولة، وأن بيعها سوف يؤثر سلباً على الإيرادات العامة، وبالتالي على قدرة الدولة على تمويل الإنفاق العام الضروري، كما أن منطوق الخصخصة لا يراعي مطلقاً أن مصر كدولة تواجه تحديات خارجية كبيرة متمثلة في وجود كيان إستعماري إستيطاني توسعي عنصري هو الكيان الصهيوني يجسد مشروع بقاءه على أنقاض وجودنا مصرياً وعربياً. سواء تعلق الأمر بإستيعابنا في مشروع شرق أوسطي بقيادة صهيونية مدعمة أمريكياً وغربياً. أو بتفكيك أوصال إقتصادنا ليسهل إندماجنا في مشروع إمبراطوري أمريكي في القلب منه المشروع الشرق أوسطي بقيادة صهيونية.

وإذا كانت وزارة قطاع الأعمال العام قد أهدرت العديد من الشركات الإستراتيجية وباعتها بأقل من سعرها، وذهب العديد منها للأجانب، فإن برنامجها المستمر للخصخصة يتضمن العديد من الشركات الإستراتيجية سواء في قطاع الأدوية أو غيره من القطاعات المهمة وصولاً إلى القطاع المالي والمصرفي ممثلاً في بنوك القطاع العام.

وتعتبر الشركة المصرية للزجاج المسطح من أواخر الشركات العامة التي تم بيعها عن طريق عروض شراء من العديد من الشركات الأجنبية، علماً بأن المالك الرئيس لهذه الشركة هو القطاع العام الذي يملك أكثر من 70% من أسهمها متمثلة في ملكيات شركة الصناعات المعدنية (12.5%)، بنك الإستثمار القومي (11.4%)، بنك التنمية الصناعية (10%)، شركة التأمين الأهلية (8.8%)، الهيئة المصرية العامة للبترول (8.6%)، البنك الأهلي (7.4%)، شركة الشرق للتأمين (6.4%)، بنك الإسكندرية (5%)، وتملك شركة " بلكنجتون إنترناشيونال هولدينج بي في " الهولندية المملوكة بالكامل لشركة "بلكنجتون بي إل سي" البريطانية 10% من أسهم الشركة المصرية للزجاج المسطح. ويبلغ رأس مال الشركة المدفوع 150 مليون جنيه. وقد بلغت قيمة الأرباح الإجمالية للشركة في سنة 2001 نحو 50.3 مليون جنيه بنسبة 33.5% من رأسمالها المدفوع. وتقوم الشركة بصناعة الزجاج المسطح الشفاف، وهي واحدة من الشركات الساندة في الدول النامية، وفي المنطقة بصفة خاصة، ولها سمعة إقليمية ودولية جيدة، وتدخل أعمالها ضمن أعمال العديد من القطاعات وعلى رأسها قطاع العقارات. وخلال عملية المنافسة بين الشركات الراغبة في شراء الشركة المصرية للزجاج المسطح، كانت شركة "جارديان" الأمريكية هي أول من تقدم بعرض للشراء، وهذه الشركة مملوكة ليهودي "دافيدسون" وتقدم سنوياً تبرعات ضخمة "للكيان الصهيوني"، أي أنها شركة معادية لمصر والعرب عموماً. [54]

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن القروض التي قررت لمصر من الدول المانحة والتي عقدت مؤتمراً لها في شرم الشيخ في أوائل العام 2002 كانت مشروطة بالإسراع في برنامج الخصخصة وتوسيعه ليشمل بيع بنوك القطاع العام. [55]

كما أن البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية بما فيها البنوك دولية النشاط ومؤسسات التقويم وشركات وبنوك الإستثمار وغير ذلك من المؤسسات المشغلة بعمليات الخصخصة وأسواق المال الدولية يطالبون بالبدء فوراً بخصخصة أحد البنوك العامة على الأقل، فالبنك الدولي يري أن الوقت ملائم لخصخصة البنوك العامة وأن هذه المسألة ملحة - نظراً لأهميتها في تطوير وتحديث القطاع المالي في مصر. [56]

في هذا السياق فإن بعض الكتابات الغربية، التي تصدر عن بعض مراكز رسم السياسة والتفكير الإستراتيجي بعيد المدى تصرح بأن هناك هدفاً " إستراتيجياً " غير معلن في الوثائق المتداولة لبرامج التصحيح الهيكلي التي يعممها البنك الدولي والصندوق وهو " تفكيك أوصال الدولة " وقدراتها الإقتصادية. [57]

ولاشك في أن سيطرة رأس المال الأجنبي على بعض القطاعات الإقتصادية وخاصة الإستراتيجية منها سواء كانت صناعية أو مالية (القطاع المصرفي) سوف يؤدي بالضرورة إلى تجسيد هذا الهدف غير المعلن في تفكيك أوصال الدولة وقدراتها الإقتصادية، خاصة وأن خطر الإنقراض الأجنبي على مقدراتنا الإقتصادية نتيجة ضعف سوق المال المحلي وتحفظ المدخرين التقليدي إزاء عمليات شراء أسهم الشركات، مما يجعل الطرف الأقوى والمرشح لشراء حصة القطاع العام هو "القطاع الخاص الأجنبي" وهو ما أصبح واقعاً في الفترة السابقة وليس "القطاع الخاص المحلي" وخاصة إذا كانت أسعار البيع بخسة أو مغرية وبالتالي فإن خطر تسليم منشآت القطاع العام الكبرى إلى كارتل أجنبي " بالمشاركة مع كارتل محلي " هو خطر ماثل وقائم ومؤثر بشكل مباشر في الأمن القومي والإستراتيجي المصري.

وعلينا أن نستوعب درس تاريخنا جيداً، خاصة وأن تجربة الخديو إسماعيل ومن قبله الوالي "سعيد"، لم تجف أحبار كتابتهما على صفحات التاريخ بعد.

### **الخلاصة والتوصيات**

اهتمام منظمة العمل العربية بالتقاعد المبكر باعتباره من الآثار السلبية للتحويلات الاقتصادية على نظم التأمينات الاجتماعية بالدول العربية.

انعقد في القاهرة في فبراير 1998 اجتماع حول التأمينات الاجتماعية وسياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية اهتماماً بدراسة الآثار الناجمة عن التحويلات الاقتصادية التي تشهدها معظم الدول العربية والانعكاسات السلبية لهذه الآثار على أنظمة التأمينات الاجتماعية والعمل على صياغة وجهة نظر في كيفية مواجهة هذه الآثار وانعكاساتها واستيعابها والتقليل من نتائجها وبما يحافظ على المستويات الملائمة للتأمينات الاجتماعية في الدول العربية وامكانيات تطويرها مستقبلاً لتتماشى مع المستويات العربية والدولية المقررة بهذا الشأن.

ثم عقدت جلسات العمل التي انتهت الى توصيات اتصلت بموضوع سياسات التقاعد على النحو التالي:

- أولاً: في مجال مشكلة البطالة
- ثانياً: في مجال ملائمة المعاشات
- ثالثاً: في مجال تدعيم أنظمة التأمين الاجتماعي
- رابعاً: في مجال فاعلية دور التأمينات الاجتماعية عند تنقل الأيدي العاملة العربية
- خامساً: في مجال المعاشات المبكرة
- أولاً: في مجال مشكلة البطالة:

- على هيئات التأمين الاجتماعي تقرير أولوية في سياستها لاستثمار جزء من أموال التأمينات الاجتماعية تشغل في المشروعات القومية التي تساهم أكثر من غيرها في الحد من مشكلة البطالة .
- تدعيم تشغيل الشباب من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة بالدول الغنية سكانياً مع تأمين القروض التي تمنح في هذا المجال .
- استحداث تأمين البطالة وتطوير النظم القائمة من حيث شروط وحالات الاستحقاق على ان يتم التمويل ثنائياً من الدول وأصحاب الأعمال .
- حيث تؤثر البطالة على مستويات الاشتراكات والمزايا فينبغي على هيئات التأمين الاجتماعي السعي نحو تحجيمها من خلال المساهمة في الإنفاق على تنمية الموارد البشرية عامة وعلى وجهه الخصوص بالنسبة للمتطلين مهنيًا و حرفيًا لتأهيلهم لأعمال جديدة تتفق واحتياجات سوق العمل وتقوى على المنافسة للعمالة الأجنبية .
- التأكيد على إعطاء أولوية التشغيل للعمالة العربية داخل أقطار الوطن العربي .

#### ثانياً: في مجال ملائمة المعاشات:

- يوصى الخبراء بأن تكون الملاءة بصفة دورية للحقوق التأمينية مع مستويات الأجور أو الأسعار أو تكاليف المعيشة أيهما أكبر وكلما كان ذلك ممكناً حفاظاً على القيمة الحقيقية لتلك الحقوق من معاشات أو تعويضات.
- يوصى الخبراء بإدارات مؤسسات التأمين الاجتماعي بالسعي لإعادة النظر دورياً في موضوع الحدود الدنيا والقصى للمعاشات بما يتلاءم مع الارتفاع في الأسعار وتكاليف الحياة المعيشية .

### ثالثا: في مجال تدعيم أنظمة التأمين الاجتماعي:

- تحمل الدولة لكامل الاعباء المترتبة على تطوير المزايا والحقوق التأمينية في حالة التقاعد المبكر والتعطل للتخفيف من شدة حدة الاثار السلبية الناتجة عن التحولات الاقتصادية واثارها السلبية على موازنة التأمينات الاجتماعية .
- تدعيم التأمينات الاجتماعية والتسريع في تطبيق أنواع التأمينات الاخرى وامتدادها التدريجي لمختلف القوى العاملة .
- العمل على تعدد مستويات الحماية التأمينية للقوة العاملة العربية من خلال نظم التأمينات الاجتماعية الوطنية والنظم التأمينية التكميلية وتحقيق التنسيق بينهما

### رابعا: في مجال فاعلية دور التأمينات الاجتماعية عند تنقل الايدي العاملة العربية:

- التوسع في عقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول العربية لضمان حرية تنقل الأيدي العاملة .
- استكمال المصادقة على اتفاقية العمل العربية بشأن تنقل الأيدي العاملة العربية وبشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل من قطر عربي إلى آخر .
- إيجاد صيغ ملائمة من التعاون بين هيئات التأمين الاجتماعي العربية بغية تمكين المؤمن عليهم من الاستفادة من مظلة الحماية الاجتماعية التي توفرها .

### خامسا: في مجال المعاشات المبكرة:

النظر في تطوير احكام شروط وتخفيضات المعاشات المبكرة بمراعاة أن التحولات الاقتصادية سيتبعها انهاء خدمة العاملين وليس استقالتهم ومايتبعه من تعديلات في جداول النسب وتخفيض المعاشات المبكرة .

### معادلة وعناصر المعاش المبكر كمعاش شيخوخة مخفض:

- معاش الشيخوخة
- معاش المبكر

### تفعيل كفاية معاشات التقاعد المبكر (التعويضات التكميلية لمعاشات التقاعد المبكر)

في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجارية شكلت وزارة قطاع الاعمال العام في مصر لجنة لدراسة تعويضات النظام الاختياري للمعاش المبكر للعاملين بشركات قطاع

الاعمال العام وقد انتهت الى انه يجوز لكل شركة على حدة بالاشتراك مع النقابة العامة للعمال اختيار أنسب السنظم الموائمة لظروفها على ان يكون الحد الاقصى للتعويض هو الفرق بين المعاش الاختياري المبكر وفقا لنظام التأمين الاجتماعي وما يحصل عليه العامل حتى نهاية تاريخ ترك الخدمة في سن 60 عاما . (يساهم الصندوق الاجتماعي في مبلغ التعويض) .

وقد انتهت اللجنة الى مراعاة القواعد التالية:

- يكون المعاش المبكر اختياري للعاملين الراغبين في ترك الخدمة قبل سن المعاش على ان يستهدف الأعمار التي تتراوح ما بين 50 إلى 58 للذكور وما بين 45 إلى 58 للإناث بشرط ان يكون قد أمضى مدة خدمة لا تقل عن 20 سنة سواء بالشركة أو أي جهة أخرى وان تكون هذه الجهة قد قامت بالتأمين على العامل وضمت لملفه بالتأمينات .
  - يحدد مبلغ التعويض عند الخروج إلى المعاش المبكر الاختياري بحد أقصى للتعويض وحد أدنى .
  - تتحمل الشركة القابضة بالفروق المالية المترتبة على الخلل الذي يحدث في صناديق العاملين الخاصة نتيجة لتطبيق هذا النظام .... وتقوم بتحديد المدة التي يتم خلالها التقدم بطلبات الاستفادة من هذا النظام ويسقط حق الاستفادة بعد انقضاء هذه المدة .
- ثم امتد في السنوات الاخيرة تنفيذ نظام ترك الخدمة الاختياري " المعاش المبكر" في بعض الشركات ليستهدف الفئات العمرية للعاملون اقل من سن الـ50 سنة والعاملات اقل من 45 سنة . وكذلك العاملون الذين تقل مدة خدمتهم عن 10 سنوات بالاضافة الى الفئات (العاملون من سن 50:58 سنة ذكور & والعاملات من سن 45: 58 سنة أناث) .

- الأسس الفنية المستخدمة في فحص المراكز المالية لصناديق التأمين الخاص
- الأسس الفنية الاكتوارية المستخدمة بالتقرير الاكتواري تتمثل أساسا في العناصر التالية:
  - معدل الفائدة .
  - معدلات الوفاة والعجز .
  - معدلات الخروج المبكر (الاستقالة - النقل - الفصل - المعاش المبكر - انتهاء العقد..... الخ ) .
  - مخصص المصاريف الادارية .
  - مقياس تدرج الاجور .

- تكلفة الاعانات الاجتماعية ... الى اخر هذه العناصر وفقا للنظم المختلفة لكل صندوق.

يمكن تقسيم تأثير الخروج المبكر بكافة اشكاله على المراكز المالية لصناديق التأمين الخاص كمايلي:

- أولاً: صناديق لا تتأثر مراكزها المالية بالخروج المبكر  
صناديق التأمين الخاصة الادخارية البحتة (الاشتراكات المحددة).
- ثانياً: صناديق تتأثر أو لا تتأثر مراكزها المالية بالخروج المبكر  
صناديق التأمين الخاصة (المزايا المحددة).
- 1- صناديق تمنح العضو (مكافأة محددة بعدد من الشهور).
  - 2- صناديق تمنح العضو (مبالغ موحدة).
  - 3- صناديق تمنح مزايا عن مدد اشتراك فقط (عدد من الشهور عن كل سنة اشتراك).
  - 4- صناديق تمنح مزايا عن مدد اشتراك وعن مدد سابقة بالخدمة بالجهة (عدد من الشهور عن كل سنة خدمة).

ثالثاً: يتباين الخلل الذي ينشأ في المراكز المالية لهذه الصناديق نتيجة الخروج المبكر طبقاً لمايلي:

- 1- النظام الأساسي للصندوق وأحكامه.
  - 2- التوزيع العمري للخارجين للمعاش المبكر
  - 3- طريقة التمويل
- رابعاً: نشوء الخلل نتيجة للمعاش المبكر في الصناديق الخاصة ويرجع إلى زيادة في المزايا الممنوحة للخارجين للمعاش المبكر عن قيمة الاحتياطي الحسابي لهم في تاريخ الفحص.
- خامساً: تقدير قيمة الخلل:

- 1- دراسة تمويل المدد السابقة لتاريخ الفحص للأعضاء المستمريين.
- 2- دراسة الالتزام الحسابي للمدد المستقبلية لهؤلاء الأعضاء الخارجين للمعاش المبكر.
- 3- فقد عائد الاستثمار نتيجة لتسييل استثمارات الصندوق.

## قائمة المراجع:

- [1] د. رمزي زكي: في وداع القرن العشرين، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1، ص224
  - [2] جريدة الأهرام، القاهرة، عدد الأول من مايو، 1991.
  - [3] د. أمل صديق عفيفي: الخصخصة في مصر، توصيف وتقييم، ترجمة د. جمال عبد المقصود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 2003، ص 110.
  - [4] المرجع السابق، ص 113.
  - [5] المرجع السابق، ص 117 - 118.
  - [6] دستور جمهورية مصر العربية الصادر في 11 سبتمبر 1971، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .
  - [7] د. رمزي زكي: قضايا مزعجة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1994، ص 156.
  - [8] المرجع السابق، ص 157.
  - [9] Ikram, k.: egypt , economic management in a period of transition , john hopkins university press , baltimore , 1980.
  - [10] U.S.A embassy in cairo:foreign economic trends and their , implications for the u.s , report for the a. r.e ,april 1991 , p. 3.
- وأنظر أيضا: د. جلال أمين، معضلة الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص 146 - 147
- [11] د. رمزي زكي، قضايا مزعجة، مرجع سابق، ص 163 .
  - [12] المرجع السابق، نفس الصفحة.
  - [13] المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام، "دليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة"، 1996، وأنظر أيضا: د. سوزان أحمد أبو رية: " الخصخصة والبعد الاجتماعي "، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد 142، أول نوفمبر 1999، ط1، ص 56 - 57.
  - [14] د. زينب عبد العظيم محمد: صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في البلاد النامية، مرجع سابق ؛ ص 150-151.
  - [15] المرجع السابق، ص 151.
  - [16] البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية، القاهرة، ع1، المجلد 50، 1997، ص 19.

- [17] أحمد السيد النجار: "الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط1، 2002، ص 147.
- [18] د. رمزي زكي: قضايا مزعجة، مرجع سابق، ص 162 - 163.
- [19] د. أمل صديق عفيفي: الخصخصة في مصر، مرجع سابق، ص 130.
- [20] جريدة الأهرام، 23 يناير، 1996.
- [21] جريدة الأهرام، 15 فبراير، 1996.
- [22] د. أمل صديق عفيفي، مرجع سابق، ص 135.
- [23] المرجع السابق، ص 136.
- [24] مركز الأرض لحقوق الإنسان: "احتجاجات العمال في بر مصر 98-2000"، القاهرة، ط 1، يونيه 2001، ص 240.
- [25] المرجع السابق، ص 241 - 242.
- [26] نفس المرجع، ص 241.
- [27] مجلس الشعب: مضبطة جلسة 2002/5/27، وأنظر أيضا: جريدة الأهرام عدد 2002/5/28.
- [28] البنك المركزي المصري: النشرة الإحصائية الشهرية، ابريل 2004، ص 53.
- [29] أحمد السيد النجار: كشف حساب عاطف عبيد، مرجع سابق، ص 7.
- [30] د. زينب عبد العظيم: صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سابق، ص 152، 153.
- [31] أحمد السيد النجار: الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، مرجع سابق، ص 148.
- [32] المرجع السابق، ص 163.
- [33] عبد الخالق فاروق: شباب على مقاهي المعاشات، جريدة العربي، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، القاهرة، العدد 917، 11 يوليو 2004، ص 9.
- [34] أحمد السيد النجار: الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، مرجع سابق، ص 162.
- [35] ملحق مجلة الأهرام الاقتصادي: مؤسسة الأهرام، القاهرة، الاثنين 24 مايو 1999.
- [36] د. رمزي زكي: قضايا مزعجة، مرجع سابق، ص 167.

- [37] شكرى رجب العشماوى: مرجع سابق، ص 46
- [38] ملحق مجلة الأهرام الاقتصادي: عدد 24 مايو 1999، مرجع سابق
- [39] د. محمود عبد الفضيل: من دفتر أحوال الاقتصاد المصري، كتاب الهلال، القاهرة، دار الهلال، العدد 627، مارس 2003، ط1، ص 102، 103
- [40] المرجع السابق، ص 104
- [41] إبراهيم نافع: " بهدوء - بيع القطاع العام بين الواقع والشعرات -"، جريدة الأهرام، القاهرة، 20 ابريل 1990
- [42] عبد القادر شهاب: مجلة روز اليوسف، القاهرة، عدد 23 ابريل 1990
- [43] جريدة الأهرام، القاهرة، عدد 23 ديسمبر 1991
- [44] أحمد السيد النجار: الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، مرجع سابق، ص 164
- [45] أحمد السيد النجار: كشف حساب عاطف عبيد، مرجع سابق، نفس الصفحة، ولنفس المؤلف، المرجع السابق مباشرة، ص 165، وكذلك: جريدة الأهرام، "قي تقرير لوزارة قطاع الأعمال خصخصة 259 شركة ومصنعا بقيمة إجمالية 14,8 مليار جنيه، جريدة الأهرام، عدد 6 أغسطس 2000
- [46] الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2000: مرجع سابق، ص 247 و0 وفي نفس الموضوع انظر أيضا، أحمد السيد النجار: الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، مرجع سابق، ص 153، 154.
- [47] أحمد السيد النجار: الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، مرجع سابق، ص 155، 156، ولنفس الباحث أنظر: نتائج الخصخصة 000 انجاز أم كارثة، جريدة الأهرام، عدد 2000/7/31
- [48] المرجع السابق، ص 156
- [49] راجع الإعلان المنشور في جريدة "العالم اليوم"، القاهرة، بتاريخ 14 سبتمبر 2002.
- [50] الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2001: مرجع سابق، وكذلك أحمد السيد النجار، سابق.
- [51] د. رمزي زكي: في وداع القرن العشرين، مرجع سابق، ص 249، 250.
- [52] الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2001: مرجع سابق، ص 246

- [53] د. رمزي زكي: في وداع القرن العشرين، مرجع سابق، ص 250
- [54] أحمد السيد النجار: الخصخصة بين ابتزاز الحالة العالمية والضرورات الوطنية، جريدة الأهرام، 31 مايو 2002 و لنفس الباحث: الاقتصاد المصري، مرجع سابق ص 159،  
160
- [55] الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2002: مرجع سابق، ص 212
- [56] الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2000: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط1، 2001، ص 270
- [57] د. محمود عبد الفضيل: حول التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، وبدائل سياسات التكيف: الحالة المصرية، مرجع سابق ذكره، ص 37
- [58] بحث للدكتور / فريد عبد الملك منرى خبير أكتوارى ، رئيس قطاع الخبرة الاكتوارية - الهيئة المصرية للرقابة على التأمين .